

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2005/21
3 August 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٤ من جدول الأعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المحلل الاجتماعي

تقرير الرئيس - المقرر، السيد خوسيه بينغوا، المقدم وفقاً
لقرار اللجنة الفرعية ٨/٢٠٠٤*

* تُعمَّم مرفقات هذه الوثيقة باللغة الأصلية فقط.

(A) GE.05-15100 010905 050905

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٢- ١ مقدمة
٣	١٥- ٣ أولاً - تنظيم العمل
٥	٢٩-١٦ ثانياً - المائدة المستديرة ١: منظور الفقراء: أصوات من العالم أجمع.....
٩	٤٤-٣٠ ثالثاً - المائدة المستديرة ٢: النمو في إطار المساواة.....
١٤	٥٧-٤٥ رابعاً - المائدة المستديرة ٣: أساليب المساواة ووسائلها.....
١٨	١٠٢-٥٨ خامساً - الاستنتاجات والتوصيات.....
١٨	٧٨-٥٨ ألف - الاستنتاجات.....
٢١	١٠٢-٧٩ باء - التوصيات.....

المرفقات

٢٥	List of documents - الأول
٢٦	Programme of the Social Forum - الثاني

مقدمة

١ - طلبت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في قرارها ١٢/٢٠٠٢ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ وقرارها ١٤/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، من لجنة حقوق الإنسان أن تأذن بأن يُعقد في جنيف، قبيل الدورة السابعة والخمسين للجنة الفرعية، محفل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يُسمى المحفل الاجتماعي، ويدوم يومين ويشارك فيه ١٠ من أعضاء اللجنة الفرعية، مع مراعاة التمثيل الإقليمي. وأقرت لجنة حقوق الإنسان هذا القرار بمقررها ١٠٧/٢٠٠٣ المعتمد في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وأذن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بذلك في مقرريه ٢٦٤/٢٠٠٣ و٢١٧/٢٠٠٤.

٢ - وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، اعتمدت اللجنة الفرعية المقرر ٨/٢٠٠٤ الذي قررت فيه أن يكون موضوع المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٥ "الفقر والنمو الاقتصادي: التحديات التي تواجه حقوق الإنسان". والمسألة الرئيسية التي ستناقش هي مبدأ المساءلة، ودوره وتبعاته، في العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر وحقوق الإنسان.

أولاً - تنظيم العمل

٣ - عُقد المحفل الاجتماعي يومي ٢١ و٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وشارك فيه خبراء اللجنة الفرعية التالية أسماءهم: خوسيه بينغوا، وتشين سونغ تشونغ، وكريستي إزيم إيمونو، ويوليا - أنطوانيلا موتوك، وفلوريزيل أوكونور، ومارك بوسويت، وعبد الستار.

٤ - وحضر، بصفة مراقبين، ممثلون للدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وأستراليا، وأفغانستان، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وتركيا، وتونس، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، والسلفادور، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وشيلي، وفنزويلا، وفنلندا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وماليزيا، ومصر، ونيكاراغوا، وهندوراس، واليابان.

٥ - وحضر ممثل للدولة غير العضو التالية: الكرسي الرسولي.

٦ - وحضر ممثلون لهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب العمل الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

٧ - وحضر ممثلون للمنظمات الحكومية الدولية التالية: منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٨ - وحضر ممثلون للمنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع، وبراهما كوماريس، ومركز أوروبا - العالم

الثالث، ومؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية بالأمم المتحدة، والدومينيكان في خدمة العدالة والسلم، وهيئة الفرنسييسكان الدولية، ومنظمة الإنسانية الجديدة، والرابطة الدولية للحرية الدينية، والاتحاد العالمي للعمل، والاتحاد العالمي لنقابات العمال، والمؤتمر الإسلامي العالمي، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والمنظمة العالمية لحركة الكشافة، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية (مركز استشاري عام)، ومنظمة سويسرا لمعلومات الإيدز، والمحفل الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، والطائفة البهائية الدولية، والمنظمة الدولية لنظم معلومات ووثائق حقوق الإنسان، والرابطة الدولية للتعاون بين الأديان، ولجنة الحقوقيين الدولية، ومتطوعو المؤتمرات الدولية، والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، والرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمجلس النرويجي للاجئين، وباكس رومانا - الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية والحركة الدولية للطلاب الكاثوليك، وعقد الشعوب من أجل تعليم حقوق الإنسان، واتحاد الرابطة الدولية، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية، والمنظمة العالمية للمرأة (مركز استشاري خاص)، ورابطة المواطنين العالميين، والجمعية الدولية الكاثوليكية للفتيات، والاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفيين الكاثوليكين، والرابطة الدولية للعلاقات العامة، ومشروع مكافحة الجوع (قائمة المركز الاستشاري).

٩- وحضرت أيضا المنظمات والمؤسسات الأكاديمية التالية: التحالف النسائي الدولي، وصندوق "ريهاب هوب"، ومستشفى لوند الجامعي.

١٠- وتألّف المحفل الاجتماعي من ثلاث موائد مستديرة: "منظور الفقراء: أصوات من العالم أجمع" (المائدة المستديرة ١)؛ و"النمو في إطار المساءلة" (المائدة المستديرة ٢)؛ و"أساليب المساءلة ووسائلها" (المائدة المستديرة ٣). وأشرف خيرا على كل نقاش من نقاشات الموائد المستديرة. وأعقبت عروضَ الخيرا أسئلة وتعليقات من المشاركين في المحفل. ويرد جدول أعمال المحفل الاجتماعي في المرفق الأول. وترد قائمة بوثائق المعلومات الأساسية في المرفق الثاني.

١١- وشارك في الموائد المستديرة الثلاث الخيرا وممثلو المنظمات غير الحكومية التالية أسماؤهم:

(أ) المائدة المستديرة ١: الأخت فالسا يوسف (هيئة الفرنسييسكان الدولية، الهند)، وفرانسواز فيران وسيسيل رينارت (الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع، فرنسا)، وراجسومر لالا (عضو اللجنة المعنية بحقوق الإنسان)، وشامبا كاجيحي (منسق، تحالف تترانيا المعني بالديون والتنمية، تترانيا)، وهايدي إيسابيل كاستييو فلوريس (الحركة النسائية المستقلة في نيكاراغوا)؛

(ب) المائدة المستديرة ٢: أرجون ك. سنغوبتا (خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقير المدقع)، وبرين ت. نغو (مستشار، مكتب البنك الدولي في أوروبا)، وجان بيير شوفور (ممثل صندوق النقد الدولي لدى منظمة التجارة العالمية، مكتب جنيف)، وأليرو أومارا جويل (مفوض لجنة حقوق الإنسان في أوغندا)، وريك راودن (مسؤول السياسات، مؤسسة المعونة في العمل في الولايات المتحدة الأمريكية)، وأنطوني أوهمينغ بواما (المساعد الخاص للمدير الإقليمي، المكتب الإقليمي لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(ج) المائدة المستديرة ٣: روبرت آرثر (المدير التنفيذي، المجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان)، وبوا شانتو (مديرة الشراكة من أجل التنمية في كامبوتشيا، كمبوديا)، وزونكي زانيلي ماجودينا (مفوضة لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا).

١٢- وافترحت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المحفل الاجتماعي. وأبرزت جانبين ذوي أهمية خاصة لضمان استفادة الجميع، وليس البعض من قطاعات المجتمع فحسب، من النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وقالت إن مشاركة الفقراء في عمليات الحد من الفقر أساسية وكذا أنظمة المساءلة التي تكفل محاسبة مؤسسات الدولة على فشلها في جعل استراتيجيات الحد من الفقر تؤدي إلى تحسن فعلي في مستويات معيشة أضعف الناس وأشدهم عوزاً. وذكرت المفوضة السامية بخطة العمل التي أصدرتها مؤخراً من أجل تعزيز قدرة مكتبها على أعمال حقوق الإنسان، والتي اعتبرت فيها الفقر أحد التحديات الرئيسية الواجب مواجهتها كي يتسنى ردم الهوة بين القول والفعل في مجال حقوق الإنسان. وشجعت المحفل الاجتماعي على تقديم إرشادات مفيدة في مجال وضع استراتيجيات من أجل مجابهة تلك التحديات.

١٣- وجرى بعد ذلك انتخاب رئيس المحفل الاجتماعي. ورشحت يوليا - أنطوانا موتوك خوسيه بينغوا رئيساً - مقرراً، وأيد عبد الستار هذا الاقتراح؛ ووافق الحاضرون على هذا الترشيح بالتركية.

١٤- وشكر خوسيه بينغوا المفوضة السامية على عرضها وعلى المسائل التي نبهت إليها المشاركين. ووصف المحفل الاجتماعي بأنه المحفل الوحيد في آلية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة الذي تناقش فيه مسائل محددة تتصل بالفقر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ورغم أن الفقر بات موضوعاً رئيسياً في الاجتماعات الدولية، لا توجد حتى الآن آليات فعالة لحل مشكلة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وناشد الفعاليات المشاركة في المحفل من خبراء وحكومات ومنظمات غير حكومية وضع استراتيجيات للتوعية بشأن مسألة الفقر واستحداث وسائل فعالة لإحراز تقدم في استئصال شأفة الفقر. ودعا أعضاء المحفل الاجتماعي إلى المساهمة في الموائد المستديرة وتبادل أفكارهم وتوصياتهم فيما يتعلق بالحد من الفقر بصورة ناجحة.

١٥- واعتمد جدول الأعمال المؤقت (E/CN.4/Sub.2/SF/2005/1).

ثانياً - المائدة المستديرة ١: منظور الفقراء: أصوات من العالم أجمع

١٦- تحدثت الأخت فالسا يوسف (هيئة الفرنسييسكان الدولية، الهند) عن تجربتها مع المجتمعات المهمشة في الهند حيث ما زال نصف سكان البلد تقريباً يعيشون في فقر رغم ما تحقق من نمو اقتصادي مذهل. وقالت إنها عاشت وعملت مع مجتمعات الداليت المنتمية إلى طائفة أروندديار على مدى عشرين سنة، وشجعت أفرادها وساعدتهم على تنظيم أنفسهم. وباشرت هي وأحواتها، اعتقاداً منهن أن وضع الداليت لن يتغير إلا إذا تم تزويدهم بالقدرة على تحرير أنفسهم، برامج تعليمية لتوعيتهم بالنظام غير العادل الذي يعيشون فيه وبحقوقهم كبشر ولتمكينهم من التصرف. ونتيجة لذلك، شعر كل من النساء والشباب بالحاجة إلى تنظيم أنفسهم. وقالت إنهم استطاعوا بمساعدة الحكومة مباشرة مخططات للعمل الحر ومن ثم تغيير أوضاعهم بأنفسهم. وحثت الأخت فالسا يوسف المحفل الاجتماعي على تضمين تقريره إلى اللجنة الفرعية إشارة واضحة إلى أن النمو الاقتصادي ليس حلاً

كافيا لاستئصال شأفة الفقر. وأوصت باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الفقر بالاستناد إلى مبادئ المشاركة والتمكين والمساءلة، وبصفة خاصة اعتماد البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٧- وتحديث سيسيل رينارت (الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع، فرنسا) عن تجربتها كفرد عاش في فقر في شرقي فرنسا. وقالت إن العيش في فقر يعني إخفاء الفرد وضعه الصحي والغذائي والسكني المتردي وتبريره باستمرار. ولا يستطيع الفقراء الأخذ بزمام أمورهم ولا حماية أنفسهم ولا يربيهم في الكثير من الأحيان إلا يأمل منهم أحد شيئا. وأضافت أن الفقراء يجهلون وجود هيئات كالمحفلة الاجتماعي تناقش بشأنهم وتعمل على حل مشاكلهم. وأبرزت سيسيل رينارت تطوع الفقراء إلى أن يُعترف بهم كأفراد لهم آراء. وأكدت أن من المهم أن تتاح للفقراء فرصة، لا كي يتعلموا ويفهموا العالم فحسب، بل أيضا ليشاركوا بنشاط في الحياة الثقافية. وشرحت كيف نظمت الحركة حوارا بين الفقراء والأوساط الأكاديمية بشأن قضايا الفقر. وأعربت عن سرورها بالمشاركة في مشروع البحث الفريد هذا المتعلق بالفقر، الذي شارك فيه المعنيون بالأمر.

١٨- وتحديث فرانسواز فيران (الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع، فرنسا) عن فريق تقاسم المعارف والممارسات التابع لمنظمتها. وأبرزت عدة شروط لازمة لتبادل المعلومات بصورة ناجحة بين مختلف الجهات الفاعلة في سبيل مكافحة الفقر. وقالت إن حضور الفقراء ضروري للمشاركة في الحوار والبحث وصياغة المشاريع. وأضافت أن أهداف المشاريع يجب أن تُحدد بوضوح من البداية وأن يتسنى لجميع المشاركين، بمن فيهم غير المتعلمين، فهمها. وأكدت فرانسواز فيران ضرورة وضع إطار واضح للمشاركة يتيح لمجموعات الجهات الفاعلة المختلفة الحفاظ على حرية التفكير بعقد نقاشات مشتركة وأخرى على حدة. وقالت إن حدوث تبادل حقيقي بين مجموعات جد متعارضة يقتضي توافر ما يكفي من الموارد والوقت. وأكدت الحاجة إلى موارد بشرية، مبينة أن على المسهلين أن يبقوا على اتصال وثيق بالفقراء للمساعدة في تحقيق تعاون فعلي.

١٩- ودعا الرئيس عضو اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، راجسومر لالا، إلى التعليق على المداخلات الثلاث الأولى. ورحب لاجسومر لالا بالبيانات التي أدلى بها من عاشوا في فقر ومن عملوا معهم. وتساءل عن سبب حرمان الفقراء في غالب الأحيان من الحقوق المدنية والسياسية علاوة على الحقوق الاقتصادية وسبب عدم إتاحة الحقوق الواردة في الصكوك الدولية السبعة لحقوق الإنسان بعدد لكل فرد في جميع الدول الأطراف. وهل ينقص الصكوك القائمة تركيز واضح على القضاء على الفقر؟ وذكر باقتراح صياغة بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكنه طلب من المشاركين التفكير أولا في كيفية استخدام الصكوك القائمة للقضاء على الفقر. واقترح راجسومر لالا دراسة جميع معاهدات حقوق الإنسان القائمة بهدف تحديد الحقوق المتصلة على نحو خاص باستئصال شأفة الفقر وتشجيع جميع الدول الأطراف على إعمالها. وإذ ذكر عدة حقوق كالحق في حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والحق في تلقي المعلومات، أبرز كيف يمكن أن تمكن الحقوق المدنية والسياسية الفقراء من التأثير في تدبير الشؤون العامة وتحديد السياسات. وأشار على سبيل المثال إلى الحق في الحياة وقال إن جميع مناطق العالم تواجه مسائل تتصل بارتفاع وفيات الرضع والأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٠- وأذن الرئيس بطرح الأسئلة. ولاحظ ممثل باكس رومانو أن مسألة الفقر لا تشكل موضوع في اتفاقية إيطارية خاصة وإنما توجد في مفترق الطرق بين التحرر من العوز والتحرر من الخوف، الذي أكد الأمين العام أهميته في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005). ووجه الانتباه أيضا إلى الدراسة التي أعدها المفوضة السامية هذا العام بشأن مبدأ المشاركة الأساسي وتطبيقه في سياق العولة (E/CN.4/2005/4). وذكر ممثل التحالف النسائي الدولي باتفاقية حقوق الطفل، وهو الصك الوحيد الذي جمع بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وقال إنه ينبغي التعمق في بحث الرؤية الشاملة لهذه الاتفاقية، وهي الصك الذي صدق عليه أكبر عدد من البلدان. وبخصوص مداخلة الأخت فالسا، طلبت يوليا - أنطونيا موتوك معلومات إضافية عن العلاقات بين الداليت والطوائف الأخرى. وأشارت أيضا، بالاستناد إلى مداخلة سيسيل رينارت، إلى ضرورة إقامة صلات بين الأوساط الأكاديمية وقطاع التعليم غير الرسمي.

٢١- وقال ممثل صندوق النقد الدولي إنه لا تزال هناك فجوة بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعرب عن أمله في أن يتناول النهج القائم على الحقوق القضاء على الفقر والتنمية بتحديد نطاق الحقوق كي يُستفاد منها إلى أقصى حد في سياق التنمية. وقال ممثل مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل إنه في حال تعين صياغة نص جديد بشأن القضاء على الفقر فسيكون من المخالف لحقوق الإنسان عدم استشارة الفقراء لاستجلاء أهم الحقوق بالنسبة إليهم؛ وسيكون من اللازم اتباع نهج قائم على المشاركة.

٢٢- وأبرز الرئيس المسائل المهمة التي ينبغي أن ترد في الاستنتاجات، كضرورة المشاركة الفعالة، ووجود الفقر في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان المتقدمة، واقتراح صياغة صك جديد. ودعا المشاركين الأخيرين في المائدة المستديرة إلى تقديم عرضيهما.

٢٣- ووصف شامبا كاجيجي، منسق تحالف تزانيا المعني بالديون والتنمية، عددا من التحديات التي واجهت منظمات المجتمع المدني أثناء مشاركتها في عمليات شتى تتعلق بالحد من الفقر في تزانيا. وأشار إلى نقص المعلومات كأحد العوائق الرئيسية التي تحول دون المشاركة الفعالة في العمليات السياسية. وانتقد احتفاظ السلطات بالمعلومات بتصنيف جزء كبير منها كمعلومات سرية واستخدامها لغة تقنية في الورقات والمناقشات السياسية، مما يجعل مشاركة الفقراء أصعب. وقال إن سكان الأرياف يجدون صعوبات إضافية في الوصول إلى المعلومات إذ تعوزهم وسائل اتصال من قبيل الإنترنت. وقال شامبا كاجيجي إن فهم كيفية إسهام جهات فاعلة من غير الدول في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر لا يزال محدودا. وحث الحكومة على بناء الثقة والائتمان والاعتراف بالدور الأساسي الذي يمكن للفقراء أدائه في التعاون مع القطاع الخاص من أجل تنمية عادلة.

٢٤- وأشارت هايدي إيسابيل كاستييو فلوريس (الحركة النسائية المستقلة في نيكاراغوا) إلى تجاربها في الإسهام في تمكين الريفيين من المشاركة في مكافحة الفقر وإلى تحليلها للسياسات الإنمائية الوطنية. وقالت إن النموذج الاقتصادي الحالي يقوض المجتمعات المحلية التي تؤدي دورا رئيسيا في التنمية الاجتماعية. ودعت إلى رؤية مستدامة شاملة للتنمية لا تقتصر على النمو الاقتصادي. وأضافت أن الاعتماد على العمالة الرخيصة ليس حلا للتنمية المستدامة لأن في ذلك انتهاكا لحقوق المواطنين في مجال العمل. وأكدت ضرورة إعادة تعريف المواطنة وإعادة حيك النسيج الاجتماعي في المجتمعات المحلية. وأشارت إلى وجوب الاستعاضة عن الاستقرار على مستوى

الاقتصاد الكلي باستقرار على مستوى الاقتصاد الجزئي. وحثت على اعتماد نموذج اقتصادي وسياسي جديد يركز على الإنجاز الجماعي والفردية. وقالت إن المسألة لا تستلزم مشاريع وإنما عمليات تراعي احتياجات المواطنين وتضع آليات لمساءلة الحكومة.

٢٥- ودعا الرئيس إلى مباشرة حوار تفاعلي. وقالت كريستي إزيم إمبونو إنه لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية إتاحة التعليم للفقراء. وكرر ممثل البنك الدولي أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي وقال إن رأي البنك الدولي قد تطور؛ فسيبحث التقرير المقبل عن التنمية في العالم مسألة الإنصاف وسيبين قيمة نهج قائم على حقوق الإنسان في سياق التنمية. وأكد ممثل كوستاريكا أهمية مشاركة الفقراء في تحديد السياسات المناسبة. وأبرز عدة مشاركين أن الفقر موجود أيضا في البلدان المتقدمة والمجتمعات الحرة والديمقراطية.

٢٦- وتحدث ممثل الاتحاد العالمي لنقابات العمال عن طبيعة الإقصاء الاجتماعي في العالم كظاهرة متعددة الجوانب وقال إن الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة هذه المسألة يجب أن تكون معدة خصيصاً لهذا الغرض. ورحبت ممثلة نيكاراغوا بمدخلة هايدي إيسابيل كاستييو فلوريس التي عبرت عن فهم جيد للأزمة السياسية التي يمر بها البلد. وأكدت على أنه تم إحراز تقدم في ضمان التشاور مع منظمات المجتمع المدني وشرحت الآليات التي اعتمدها الحكومة من أجل ضمان مشاركة المواطنين على الدوام في صياغة خطة مكافحة الفقر الوطنية.

٢٧- وأعطى الرئيس الكلمة مجدداً للمشاركين في المائدة المستديرة. وتحدثت بوا شانتو عن عملية صياغة ورقة استراتيجيات الحد من الفقر في كمبوديا حيث لم يستفد الفقراء من الاستراتيجيات بل استفاد منها بالأساس من هم أحسن حالاً بالفعل. وأكدت على أن الفقراء لا يمكنهم المشاركة في استراتيجيات الحد من الفقر بسبب نقص الموارد وذكرت المؤسسات المعنية بأن عليها أن ترصد الأموال اللازمة لضمان المشاركة الفعالة. وكررت الأخت فالسا يوسف أن النمو والتنمية الاقتصاديين في الهند لم يشملا إلا المدن والفئات المتعلمة. وبقيت الفئات المستبعدة والمهمشة في مستوى التنمية ذاته. وبينت سيسيل رينارت أن العامل الرئيسي في تنميتها الشخصية تمثل في التفاعل مع أمثالها ومع آخرين على اختلاف مشاربهم.

٢٨- وتعقيباً على سؤال طرحته يوليا - أنطوانيلا موتوك بشأن العلاقة بين الأوساط الأكاديمية والتعليم غير الرسمي، قالت فلوريزيل أوكونور إن المحفل الاجتماعي يؤدي دوراً هاماً في سد الفجوة بين الأكاديميين وواضعي السياسات من جهة وواقع الحياة من جهة أخرى، على نحو يضمن الفهم المتبادل. فبينما يقيم واضعو السياسات النمو بالاستناد إلى الإحصاءات، يقيسه عامة الناس بأمور تؤثر على حياتهم اليومية. ورحبت بمدخلة سيسيل رينارت وحثت من اعتماد تعريف ضيق للتعليم. فإذا انحصر فهم التعليم في التعليم الرسمي، سيستبعد الأشخاص الذين تلقوا تعليماً غير رسمي من المشاركة في اجتماعات من قبيل المحفل الاجتماعي.

٢٩- وأكدت فرانسواز فيران أن المعرفة متعددة الجوانب وأن المعرفة الأكاديمية و/أو القائمة على الخبرة و/أو المستندة إلى التجربة تتساوى في الأهمية ويكمل بعضها بعضاً. وربطت بين المعرفة والسلطة من حيث أن المعرفة الأكاديمية تؤدي إلى السلطة والسلطة هي التي تقصي الكثيرين. غير أن مسائل القضاء على الفقر وحقوق الإنسان لا يمكن أن تُعالج إلا بالاعتماد على فهم المدقعي الفقر ومعرفتهم. وحثت هايدي إيسابيل كاستييو فلوريس على

اتباع نهج شامل لإدماج جميع قطاعات المجتمع واعتماد نموذج إنمائي يراعي تنوع الناس. وختمت قائلة إن استبعاد الرؤى الخاصة بالمرأة والشباب والسكان الأصليين مستمر؛ وإن إدماجها يمكن أن يؤدي إلى أسلوب إنمائي جديد ينبغي الاستفادة منه.

ثالثاً - المائدة المستديرة ٢: النمو في إطار المساواة

٣٠ - لاحظ عبد الستار أن المحفل الاجتماعي يتيح فرصة فريدة للتركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي حقوق تحظى في الغالب باهتمام أقل مما تحظى به الحقوق المدنية والسياسية. كما أشار إلى اعتراف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ بأن أعمال حقوق الإنسان يتطلب اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني والدولي على حد سواء. وقال إن التأخر في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يبرز الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل التنمية.

٣١ - ولاحظ أرجون ك. سنغوبتا، خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقير المدقع، أنه ينبغي زيادة تفصيل موضوع المائدة المستديرة ليصبح "النمو والمساواة في إطار حقوق الإنسان"، بما أن المساواة والنمو يكتسبان معنى خاصاً في إطار قائم على حقوق الإنسان. وإذا يؤدي النمو الاقتصادي دوراً عملياً في تحقيق التنمية وتلبية مستلزمات الحياة الكريمة، يُقصد بالنمو في إطار قائم على حقوق الإنسان أن التنمية يجب أن تشمل الجميع ولا سيما أضعف الناس وأكثرهم هميشاً. وقال إن الجهات الفاعلة المساهمة في حماية حقوق الإنسان تعتبر ملزمة بواجب العمل صوب أعمال حقوق الإنسان؛ والدولة هي المسؤول الأول، لكن المجتمع الدولي يتحمل أيضاً مسؤوليات في مجال حقوق الإنسان.

٣٢ - ويقتضي إطار حقوق الإنسان آليات لرصد وتقييم واقتراح تدابير أعمال الحقوق. ولا يكتمل إطار حقوق الإنسان في حالة انعدام آليات لمعالجة شكاوى أصحاب الحقوق. ويمكن أن يكون النظام القضائي آلية فعالة للمساءلة، لكنه يقتضي أن يكون القانون قد نص على أهداف حقوق الإنسان. وسيكون اعتماد بروتوكول اختياري ملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سبيلاً لتدعيم المساواة القضائية الدولية والوطنية. وثمة طائفة من آليات المساواة الأخرى، كالضغط العام الناشئ عن مجموعات المجتمع المدني وآليات استعراض الأنداد، مثل الآلية المعتمدة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبين السيد سنغوبتا أن الطبيعة متعددة الجوانب لسياسات دعم الفقراء تجعل من الصعب تحديد مسؤوليات واضحة وانتهكات محددة للحقوق، وأن من الصعب تحميل الدول أو المؤسسات المسؤولية عن عدم أعمال الحقوق. وقال إن من الأفضل مساءلة صناع القرار عن تنفيذ السياسات المناسبة لمكافحة الفقر. ومن الممكن أن تفي بهذا الغرض آلية استعراض الأنداد في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن الأمثلة الأخرى آليات الاستعراض الداخلي التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتقييم فعالية برامجهما. كما اقترح أن ينشئ مجلس حقوق الإنسان المزمع إنشاؤه، والذي قد يحل محل لجنة حقوق الإنسان الحالية، آلية لاستعراض الأنداد. وينبغي أن تكون هذه الآلية هيئة تضم ممثلين للدول، تلجأ إليها أي دولة عضو، تواجه صعوبات في تنفيذ استراتيجية للحد من الفقر تقوم على الحقوق، طلباً للمشورة واستعراض الأنداد والتدارك. ويجب أن تنضم جميع الدول ووكالاتها، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى هذه العملية القائمة على المشاركة وأن تعمل على إيجاد الحلول المناسبة.

٣٣- وأكد براين نغو (البنك الدولي) اهتمام البنك الدولي بدعم حقوق الإنسان والدور الرئيسي لورقات استراتيجيات الحد من الفقر في مكافحة الفقر. وأصبحت ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، التي أقرت في عام ١٩٩٩، محور النقاشات السياسية العامة على نحو تدريجي: وتشكل هذه الورقات تحولاً عن النهج التقليدي للتنمية إذ تركز على تحكّم البلدان في سياساتها وتضع إطاراً للمساءلة المتبادلة. ويقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حالياً باستعراض عملية ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، ويغطي الاستعراض خمسة مجالات من بينها استخدام استراتيجيات الحد من الفقر كإطار للمساءلة بين البلدان والجهات المانحة. ولاحظ براين نغو أن رصد الجهود الإنمائية لا يركز في العادة على المساءلة تجاه أصحاب المصالح المحليين وإنما تجاه الجهات المانحة، وقال إن البلدان ينبغي أن تزيد اهتمامها بالمساءلة المحلية.

٣٤- وأبرز براين نغو بعض الصعوبات التي تعوق إنشاء نظم رصد وطنية فعالة، ومن بينها التنسيق بين منتجي البيانات، وتبادل المعلومات بين مختلف أصحاب المصالح، والقدرة على تصنيف المعلومات وتحليلها ونشرها. وينبغي أن تشمل نظم الرصد الوطنية استقصاء الأسر المعيشية لتحديد مستوى الفقر والتمكّن من تقييم التقدم المحرز. وقال إن من اللازم بذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرات البلدان على إجراء الإحصاءات. وبين أن سهولة الوصول إلى المعلومات عامل أساسي في المساءلة، وأن هذه المعلومات لا تكون مفيدة إلا إذا أتيحت لجميع المشاركين في العملية. ولضمان تحكّم البلدان في سياساتها، أكد براين نغو أهمية إقامة حوار بين مختلف الوزارات القطاعية والبرلمانات وغيرها من الهيئات الوطنية، وقال إن من الممكن بذل المزيد في هذا المجال. وأشار إلى نقص الآليات المؤسسية الكفيلة بتيسير الحوار بين الحكومة وأصحاب المصالح الآخرين في المجتمع المدني. وألح على عمليات أخرى لتعزيز المساءلة، كتوافق آراء عام ٢٠٠٢ في مونتيري واستعراض الأنداد الذي تقوم به لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقال إن خطة البنك الدولي من أجل أفريقيا تطرقت إلى المساءلة والحقوق، وركزت على تقديم الخدمات والمساءلة والمشاركة؛ كما ركزت على تيسير وصول الفقراء إلى النظام القانوني فضلاً عن تدعيم آليات المساءلة كالبرلمانات ووسائل الإعلام المحلية والمنظمات غير الحكومية، لتعزيز الرقابة على العمليات الحكومية.

٣٥- وعرض جان بيير شوفور رؤاه الشخصية بخصوص سياسات دعم حقوق الإنسان ونوع المساءلة المؤسسية اللازمة لتدعيم هذه السياسات. وأشار إلى وجود نهجين إزاء سياسات النمو الداعم لحقوق الإنسان: نهج موجه نحو النمو، يركز على النمو الاقتصادي كشرط مسبق يتيح إعمال حقوق الإنسان تدريجياً، ونهج موجه نحو حقوق الإنسان، يركز على إعمال حقوق الإنسان عن طريق سياسات تتوخى تمكين الناس من التمتع بالحقوق. ودافع جان بيير شوفور عن أفضلية الحلول القائمة على السوق، لكنه اعترف بأنها لا تصنع المعجزات، وأن النمو الاقتصادي الداعم للفقراء لا يُعرف عنه الكثير حتى الآن. وبعكس الاعتقاد الشائع، فإن سياسات الاقتصاد الكلي العادية الداعمة للنمو والقائمة على السوق مفيدة للفقراء، لأنها تزيد دخل الفقراء بقدر ما تزيد دخل الأسر المعيشية الأخرى. أما النهج القائم على الحقوق وإعمال الحقوق الاقتصادية الإيجابية فلا يبين كيفية الحصول على الموارد اللازمة لإعمال هذه الحقوق. ورأى جان بيير شوفور أن من الأجدر تناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الممكن تناولها من زاوية التنمية الاقتصادية، التي تركز في المقام الأول على حماية الحريات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. وقال إن المكونات الأساسية للحرية الاقتصادية تشمل الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحرية المنافسة وحماية الملكية الشخصية.

٣٦- وبخصوص آليات المساءلة، بين جان بيير شوفور أن مستوى المساءلة الطبيعي عن حقوق الإنسان وسيادة القانون يمكن في الإطار المؤسسي للدولة القومية. وتتطلب ممارسة الحريات المدنية والسياسية والحرية الاقتصادية تدخلات حكومية فعالة وإن كانت محدودة؛ وينبغي أن يقتصر الردع الحكومي على القدر اللازم لتمكين مواطني مجتمع ما من حماية الحرية نفسها والحفاظ عليها. وبخصوص ما إذا كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يخضعان للمساءلة بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي، أشار إلى أن المجلس العام السابق لصندوق النقد الدولي أجرى تحليلاً شاملاً للمسألة. وخلص التحليل إلى أن صندوق النقد الدولي غير ملزم بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

٣٧- وعرض أومارا (لجنة حقوق الإنسان في أوغندا) تجربة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في التأثير على السياسات الوطنية وضمان تنفيذ الحكومات سياسات داعمة لحقوق الإنسان. ولتتمكن من مساءلة الحكومة، يجب أن تكون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مستقلة ومختصة وأن تملك صلاحيات النظر في جميع القضايا في نطاق اختصاصها. وقد أنشئت لجنة حقوق الإنسان في أوغندا وفقاً للميثاق التأسيسي للجنة الصادر في عام ١٩٩٥، وتضطلع بولاية واسعة تشمل صلاحيات رصد امتثال الحكومة للصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتؤدي واجباً قانونياً يتمثل في تقديم توصيات إلى البرلمان والجهاز التنفيذي. وقدم عدة أمثلة لنجاح اللجنة التدريجي في فرض سياسات وتشريعات تدعم حقوق الإنسان. ودأبت اللجنة منذ عام ١٩٩٧ على إبداء تعليقات في تقريرها السنوي بشأن حالة بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي اعترفت بها فيما بعد وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وعملت اللجنة منذ عام ٢٠٠١ على إدماج نهج قائم على الحقوق في عملية التخطيط الحكومي. وشاركت في صياغة خطة العمل الحالية للقضاء على الفقر وأدرجت مسائل حقوق الإنسان التي أبرزتها اللجنة في خطة العمل واعترفت بها فيها. كما أعادت الحكومة النظر في سياسة الغذاء والتغذية في أوغندا بعد أن عرضت اللجنة السياسة الأصلية على حلقة دراسية وطنية لأصحاب المصالح؛ واعترفت السياسة بالغذاء للمرة الأولى كحق من حقوق الإنسان وألزمت الحكومة بأن تعتمد نهجاً قائماً على الحقوق لإعمال ذلك الحق.

٣٨- واستناداً إلى تجربة لجنة حقوق الإنسان في أوغندا في التأثير على وضع السياسات، أبرز أومارا أهمية المشاركة في حوار مع جميع الجهات المعنية؛ وأهمية النضال الاستراتيجي والمقنع، وتقديم أمثلة للممارسات الحسنة؛ وتحليل السياسات ونقدها، وإبراز مزاياها وعيوبها، وتقديم توصيات؛ والمشاركة بصفة مباشرة في مناقشة السياسات في مرحلة الصياغة؛ وإقناع واضعي السياسات بأهمية مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتقديم تحاليل وتوصيات مدعمة بالحجج إلى واضعي السياسات بشأن تبعات مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان والقوانين السارية من ناحية حقوق الإنسان؛ وتحديد المسؤولين المتقدمين في مراكز وضع السياسات وإقامة تحالفات معهم في الميادين الاستراتيجية. وأكد أومارا، في حالة أوغندا، أهمية إقامة علاقات عمل مع المسؤولين في الحكومة.

٣٩- وتحدث ريك راودن (مؤسسة المعونة في العمل في الولايات المتحدة الأمريكية) عن الصعوبات والقيود التي تعوق التأثير على سياسات الحد من الفقر بالمشاركة في عمليات إعداد ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. فقد أحرقت البلدان الغنية في تحقيق الهدف الإنمائي الأول المتمثل في المساواة بين الجنسين في التعليم، وقد كان يتعين بلوغ هذا الهدف في عام ٢٠٠٥؛ وعزا ذلك إلى فشل نموذج التنمية الليبرالي الجديد عموماً. وأعرب عن قلقه إزاء ضعف النمو والمساءلة كنتيجة لسياسات التكيف الهيكلي التي أوصى بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأشار إلى دراسات تبين معدلات نمو اقتصادي أعلى وإلى تقدم التنمية البشرية خلال العقد الذي سبق تنفيذ برامج التكيف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مدى السنوات العشرين الماضية. وقال إن خلاص ٥٠٠.٠٠٠ شخص من الفقر خلال العقد المنصرم، كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم الصادر في عام ٢٠٠٤، لا يعكس نجاح النموذج الليبرالي الجديد: إذ عاش ٤٠٠.٠٠٠ من هؤلاء في الهند والصين، وهما بلدان لم يتبعوا السياسات الليبرالية التي ترعاها هاتان المؤسستان.

٤٠- وبخصوص مسألة تحكم البلدان في سياساتها والمشاورات مع المجتمع المدني في سياق صياغة ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، أشار ريك راودن إلى وجود عمليتين متوازيتين هما: عملية إعداد ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، التي تتيح التشاور مع المجتمع المدني، ومرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو التابع لصندوق النقد الدولي، الذي لا يتيح هذه المشاورات. وبينت دراسة أجرتها مؤسسة المعونة في العمل بشأن تجربة المجتمع المدني مع المشاورات الخاصة بورقات استراتيجيات الحد من الفقر أن العملية لا تتيح أي فرص لمناقشة وتقييم إطار الاقتصاد الكلي الذي حُدد في مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو. وتمارس الحكومات الرقابة الذاتية لضمان موافقة صندوق النقد الدولي على سياساتها، نظراً لأن هذه الموافقة تمثل شرطاً من شروط الحصول على تمويل من البنك الدولي. وقال إن المنظمات غير الحكومية ينبغي أن تقر بأن ورقات استراتيجيات الحد من الفقر تساهم في تجريد النقاشات المتعلقة بالتنمية من الطابع السياسي. وتتيح الورقات للمنظمات غير الحكومية مجالاً للتعبير عن آرائها، لكن المنظمات غير الحكومية ينبغي أن تعمل على إنشاء منبر خاص بها، تحظى فيه بحرية وضع جداول أعمالها وتقييم سياسات الاقتصاد الكلي. كما أعرب السيد راودن عن قلقه إزاء انعدام الصلة بين اتفاقات منظمة التجارة العالمية من حيث تأثيرها على قدرة البلدان على تنفيذ برامج الحد من الفقر.

٤١- وشرح أنطوني أوهمينغ بوامه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) مفهوم التنمية الداعمة لحقوق الإنسان من منظور منظّمته. إذ يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الغاية المنشودة لسياسات النمو الاجتماعي الاقتصادي هي مشاركة جميع أعضاء المجتمع على نحو منصف وكامل. ويمكن تحقيق ذلك بتأكيد أهمية البشر في جميع التدخلات الإنمائية عن طريق محاولات واعية من جانب الحكومة وشركائها لتصميم برامج التنمية والنمو الاقتصادي على نحو كفيل بمكافحة الجهل والامية واعتلال الصحة والفقر وغيرها من ضروب الحرمان التي تحول دون التمتع بحقوق الإنسان الكاملة. وقد أكدت أوجه الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية في تقرير التنمية البشرية لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢، اللذين أبرزتا أهمية حقوق الإنسان لتحقيق النمو والتنمية البشرية. وتمثل الرسالة الأساسية في أن القضاء على الفقر واجب وحق من حقوق الإنسان. وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سياق دعوته إلى الإدماج وحقوق الإنسان، أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يدعم الفقراء بغية الاستجابة لاحتياجات أكثر الناس حرماناً في مجتمعاتنا؛ وينبغي أن توفر الميزانيات الدعم الكافي للاهتمامات البشرية ذات الأولوية وبذلك تعزز

تمتع جميع السكان بحقوق الإنسان؛ وينبغي توسيع الحيز السياسي كعنصر هام من عناصر الحكم الرشيد ووسيلة لضمان المشاركة؛ وينبغي أن تهتم الحكومة بحماية البيئة ورأس المال الاجتماعي للفقراء؛ ولا بد من القضاء على جميع أشكال التمييز وإدراج حقوق الإنسان في القانون لضمان تحقيق التنمية البشرية.

٤٢- وتحدث أنطوني أوهمينغ بواماه عن شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات المهنية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقيم بوجه خاص شراكة قوية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بواسطة برنامج تعزيز حقوق الإنسان العالمي المشترك بين الهيئتين. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق عمليات رصد البرامج واستعراضها، الحكومات والبلدان الأعضاء في تقييم تأثير السياسات والبرامج في مجالات من قبيل التعليم الأساسي والصحة. ويبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بواسطة التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وتقارير التنمية البشرية، انعكاسات أوجه الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية على التنمية الاجتماعية الاقتصادية فضلا عن طرق تداركها. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعترف بالمسؤولية المؤسسية الهامة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة تجاه ميثاق الأمم المتحدة.

٤٣- وأذن الرئيس بعد ذلك ببدء النقاش. وأثار ممثل لكوت ديفوار معضلات فتح باب المشاركة تحت ضغط المنظمات غير الحكومية في حالات النزاع المسلح وما قد يؤول إليه ذلك من تصعيد في التوترات السياسية. وتطرقت كريستي إزيم إيمونو إلى تأثير السياسات والبرامج السليبي على حقوق الإنسان. وسأل خوسيه بينغوا فريق المائدة المستديرة عن رأيه بشأن الآليات الإجبارية للمساءلة. وشددت زونكي زانيلي ماجودينا على مبدأ عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة. فمنذ مؤتمر فيينا، أصبحت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية متساوية. وأكد ممثل لتونس على أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من الفقر، إذا لم تكن هناك سياسة واضحة للتنمية الاجتماعية؛ وإذ أكد على أهمية التضامن الوطني والدولي دعا إلى إنشاء صندوق تضامن عالمي لمساعدة أكثر مناطق العالم حرمانا. واتفق شامبا كاجيجي مع ريك راودن في الرأي الذي مؤداه أن مرافق الحد من الفقر وتعزيز النمو حصرية وأن هناك حاجة إلى معلومات أكثر شفافية. وسألت هايدي إسبايل كاستيو فلوريس عن الكيفية التي يمكن بها تحسين مشاركة المجتمع المدني في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وأثارت باكس رومانو سؤالا بشأن المساءلة العالمية للمؤسسات المالية الدولية. ووجه الاتحاد العالمي لنقابات العمال الاهتمام إلى العلاقة بين الفقر واستغلال العمال وبين إنتاج الأسلحة وزيادة الإنفاق العسكري في العالم.

٤٤- وأعطى الرئيس الكلمة مجددا للمشاركين في المائدة المستديرة. ولاحظ أرجون ك. سنغوبتا وجود أدلة كثيرة على أن الحصول على خدمات التعليم والصحة أديا إلى الحد من الفقر كما بين أن إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة أشار إلى المساعدة الدولية والحق في التنمية. وقال ريك راودن إنه يستحيل على المواطنين استجلاء الحد الذي تنتهي عنده القرارات السياسية لحكوماتهم ويبدأ منه تأثير المؤسسات المالية الدولية نظراً لأن الاتفاقات ترم بعيدا عن الأنظار؛ وبين أن الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها إذا عملت بتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولاحظ أليرو أومارا أن الاعتماد على التمويل الحكومي

يشكل نقطة ضعف في العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأوصى أنطوني أوهمينغ بوامه المشاركين بالتفكير على نحو بناء في الكيفية التي يمكن بها التأثير على المؤسسات المالية الدولية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المنشودة. كما شجع برلين نغو المشاركين على تقديم اقتراحات بناءة بشأن كيفية تحسين الأوضاع على صعيد التطبيق، نظراً لأن إنشاء حيز للمشاركة أمر مهم لكنه غالباً ما يكون صعب التطبيق؛ ورغم أن من اللازم بذل المزيد، اعتبر البنك الدولي بمثابة الوسيط التريه بين أصحاب الموارد ومن هم في حاجة إلى المساعدة؛ بيد أن العديد من الحكومات غير مستعد للانفتاح. وقال جان بيير شوفور إن هناك بيانات كثيرة تظهر أن البلدان التي تتبع برامج صندوق النقد الدولي أحرزت تقدماً في مجالي الإنفاق الاجتماعي والإنجازات الاجتماعية؛ وعند الحديث عن الحقوق من زاوية إنمائية ينبغي وضع الاستراتيجيات على أساس الحقوق بهدف تمكين الناس من ممارسة الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية المتمثلة في حرية الاستثمار والإبداع، بغية منحهم الحرية الأساسية للخلاص من الفقر.

رابعاً - المائدة المستديرة ٣: أساليب المساءلة ووسائلها

٤٥ - قدم السيد بينغوا ورقة العمل التي أعدها بشأن المشاركة والتنمية وحقوق الإنسان (E/CN.4/Sub.2/SF/2005/3). ولاحظ أن السبب الرئيسي وراء فشل سياسات التخفيف من حدة الفقر هو غياب المشاركة وأن المشاركة حق تنص عليه المادة ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وميز السيد بينغوا بين المشاركة السلبية التي تمنع السلطات من التدخل في حرية التجمع من أجل المشاركة وبين المشاركة الإيجابية أو المبادرة التي تفرض على السلطات الاستماع بانتظام إلى مجموعات المواطنين والتشاور معهم بشأن القرارات الهامة. وبالإضافة إلى ذلك هناك فرق بين المشاركة السلبية والمشاركة النشيطة. ففي البرامج الإنمائية عادة ما تُفهم المشاركة بالمعنى السلبي، أي أنها مجرد مشاورة، بينما تشير المشاركة النشيطة إلى عملية اتخاذ القرار ككل، من تصميم المشروع حتى تنفيذه، ثم متابعته والإشراف عليه وتقييمه. والمشاركة النشيطة عملية طويلة الأجل تتطلب التركيز على تنظيم الاجتماعات والإشراف والتدريب؛ وهي تحد من استقلال السلطات وهي السبيل الوحيد للحد من ظاهرة الفساد الخطيرة. والمشاركة النشيطة والهادفة شرط لا بد من توفره في البرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٦ - وذكرت السيدة موتوك آليات المساءلة التقليدية وأكدت على أن إجراءات المراقبة والمساءلة تشكل تحدياً فريداً في سياق الحد من الفقر. وذكرت بأن المساءلة أربعة أنواع هي القضائية وشبه القضائية والإدارية والسياسية. والدولة، بمقتضى القانون الدولي، هي صاحبة الواجب الرئيسية فيما يتعلق بتمتع الشعب الذي يعيش ضمن حدود ولايتها بحقوق الإنسان. ولكن المجتمع الدولي ككل يتحمل أيضاً مسؤولية المساهمة في أعمال حقوق الإنسان العالمية. ورأت أن إجراءات المراقبة والمساءلة يجب ألا تعني الدول فحسب بل يجب أن تمتد لتشمل جهات فاعلة عالمية كالجهاز المناحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والشركات عبر الوطنية. ثم أشارت السيدة موتوك إلى اقتراحات تتعلق بالبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستفاضت في طرح القضايا الخلافية لا سيما أهلية المقاضاة بشأن الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمناقشات بين أعضاء الفريق العامل الذي أنشئ لتقديم اقتراحات من أجل صياغة بروتوكول اختياري.

٤٧- وتحدث السيد آرثر، المدير التنفيذي للمجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان، عن أدوات جديدة لضمان مساءلة الدول عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحد من الفقر. وشدد على أنه لا يمكن أن تحل هذه الأدوات محل الدور الذي تؤديه وسائل المساءلة التقليدية كالمراقبة من قبل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ورفع التقارير والمراقبة البرلمانية ودور المحاكم. وثمة أساليب وأدوات جديدة عديدة لتعزيز المساءلة مثل تحليل الميزانية ومنهجية لترتيب الأولويات الحكومية عن طريق تفصيل النفقات الرسمية ومقارنتها في مختلف مجالات السياسة العامة. فإن قدمت الحكومات المعلومات بشفافية، يمكن لهذه المنهجية أن تنتج كميات كبيرة من المعلومات. والدعوة إلى نشر الإحصاءات والمعلومات أمر حيوي بالنسبة للحكومات والمراقبين معاً في تقييم أداء الدولة. والمؤشرات، التي تدل على حدوث تغيرات في الاتجاه كما تشير إلى إحراز تقدم أو حصول تراجع، يجب أن تُنتقى جيداً وأن تتسم بالدقة وأن توضع في سياق ملائم حتى تكون مؤشرات ذات قيمة. فإن هي استُخدمت استخداماً حصيفاً، أمكن أيضاً استخدامها بأساليب أكثر تطوراً من أجل اختبار السياسات ووضعها. وأبرز أن آليات المشاركة تضمن المساءلة خلال عملية وضع السياسات على العكس من آليات المساءلة التقليدية التي لا يمكن إعمالها إلا بعد انتهاء تلك العملية. أما عمليات تقييم التأثير الاجتماعي والتأثير في مجال حقوق الإنسان فهي تذهب إلى أبعد من هذا وتضع تصوراً مستقبلياً. فعمليات تقييم التأثير الاجتماعي تمحص التأثيرات التي قد تكون للمشاريع الإنمائية والاقتصادية على السكان والمجتمعات المحلية المعنية. وذكر السيد آرثر، متحدثاً عن فرص العمل مع المؤسسات بأساليب جديدة، الأدوار الخلافة التي يمكن أن تضطلع بها لجان حقوق الإنسان الوطنية والحكومات المحلية. كما اقترح اختبار أساليب جديدة لمساءلة الحكومات بشأن سياساتها الدولية في مجالات التجارة والمعونة والديون.

٤٨- وتحدثت بوا شانتو، مديرة الشراكة من أجل التنمية في كامبوتشيا (كمبوديا)، عن أساليب ووسائل مساءلة الدولة وعن إسهام المجتمع المدني في استراتيجيات الحد من الفقر في كمبوديا. وأكدت على أنه يجب على الشركاء في التنمية أن يأخذوا في الحسبان السياق المحلي عند ابتكار أساليب المساءلة ووسائلها. ففي أوضاع ما بعد النزاع كما في كمبوديا، يجب على المانحين الاستثمار بالتساوي في إنشاء وتقوية المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية. ومن المهم أن يركز الشركاء في التنمية تركيزاً أكبر على تطوير منظمات المجتمع المدني وعلى تمكين المجتمعات المحلية لتعزيز قدراتها على مساءلة المؤسسات الرسمية. فإقصاء الفقراء ينطوي على خطر لجوئهم إلى أشكال مختلفة من الاحتجاج لحماية مصالحهم مما قد يؤدي ثانية إلى أوضاع يسودها النزاع. وأشارت السيدة شانتو إلى التجربة التي جرت في كمبوديا حيث استثمر المانحون بكثافة في توطيد المؤسسات الرسمية، رغم أن الناس يثقون في المؤسسات غير الرسمية أكثر من ثقتهم في المؤسسات الحكومية وقد اعتمدوا حتى الآن على آليات المساءلة التي انبثقت من خارج المؤسسات الرسمية.

٤٩- وقدمت السيدة ماجودينا، مفوضة لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، عرضاً تناولت فيه آليات المساءلة البرلمانية فيما يتعلق باستراتيجيات الحد من الفقر في جنوب أفريقيا، مع التركيز على لجنة حقوق الإنسان

في جنوب أفريقيا. وتتلخص ولاية اللجنة في رصد وتقييم مدى احترام حقوق الإنسان في البلد وتقديم تقارير عن أنشطتها ونحرياتها واستنتاجاتها إلى الرئيس وإلى البرلمان. وأكدت على أن تقديم التقارير يؤدي عدداً من الوظائف المهمة كإخبار البرلمان وتسجيل عملية الرصد وإشراك أجهزة الدولة في تحسين سبل التمتع بالحقوق وصياغة توصيات وتحديد المجالات ذات الأولوية. وعلاوة على ذلك، تؤدي اللجنة دوراً مكماً لدور الرقابة المنوط بالبرلمان عن طريق رصد التشريعات. وهي تعلق على مشاريع القوانين وتسدي النصح في جميع مراحل العملية التشريعية وتتشاور مع منظمات المجتمع المدني لا سيما في القطاعات المتعلقة ببرامج الحد من الفقر. وقالت السيدة ماجودينا إنها تعتبر نشوء الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وآلياتها لاستعراض الأنداد مبادرات يراد بها جعل مسألة المساءلة عنصراً محورياً في عمليتي الحكم الرشيد والدمقرطة في المنطقة. وشددت على ضرورة وضع إطار لحقوق الإنسان من أجل رصد استراتيجيات الحد من الفقر والفصل فيها. وفي هذا الصدد يمكن للمؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان أن تحسن آليات الرصد لتقييم مدى فعالية برامج الحد من الفقر.

٥٠ - وفي معرض النقاش العام، رحب ممثل البنك الدولي بكون المحفل الاجتماعي أتاح فرصة لاجتماع عقول تستخدم لغات شتى وأكد على التزام البنك الدولي بحقوق الإنسان وعلى أهمية حقوق الإنسان بالنسبة لمهمة الحد من الفقر المنوطة به. ويضع البنك الدولي حالياً منهجيات ليبرهن استناداً إلى التجربة على العلاقات السببية التي تربط بين حقوق الإنسان وبين النتائج الإيجابية المحرزة في مجال التنمية. وحالما تثبت صحة هذه الأسس التجريبية، سيكون البنك الدولي في وضع أفضل للمطالبة بمساءلة أكبر. وقد بدأ العمل بورقات استراتيجية الحد من الفقر في التسعينيات من القرن الماضي بغية إفراح مجال للتشاور مع المجتمع المدني. ولكن، نظراً لأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر تستند إلى استراتيجيات صيغت محلياً وقطرياً، فإن الاختلافات ستظل قائمة. إذ يستحيل الحد من الفقر دون نمو اقتصادي ودون سياسات اقتصاد كلي سليمة ودون استثمار ودون انفتاح تجاري؛ غير أن هناك عوامل هامة أخرى كالإنصاف والتعليم والمشاركة. وقال ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إن لجنة المساعدة الإنمائية تركّز حالياً على كيفية تحسين استغلال أوجه التضافر المحتملة بين حقوق الإنسان والتعاون الإنمائي في المستقبل. وذكر عدة مبادرات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أسهمت في وضع آليات مساءلة جديدة، كمبادرة الشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (Paris 21) التي تحاول دعم بناء القدرات لدى مكاتب الإحصاء الوطنية، ومشروع ميتاغورا الرامي إلى إنشاء آليات تقييم وطنية عن طريق المؤشرات.

٥١ - وركزت ممثلة إكوادور على دور آليات المساءلة في الحد من الفساد. ومن بين وسائل معالجة هذه القضية زيادة مشاركة المواطنين وإنشاء شبكات مدنية لمكافحة الفساد ودور وسائل الإعلام في ضمان الشفافية. وأبرزت، مشيرة إلى تجارب شهدتها إكوادور، ضرورة تدريب المواطنين على تعزيز الديمقراطية التشاركية وتحسين العلاقة بين الدولة ومواطنيها. وتساءلت السيدة فيران عما إذا كان بالإمكان أن تُنقل بسهولة إلى المستوى الاجتماعي تجارب الشركات الخاصة في تمكين المستخدمين. وأسفت لأنها وزميلها لم يتمكنوا من متابعة المناقشات التي دارت أثناء الدورة السابقة بسبب استعمال المشاركين لغاتهم ورموزهم الخاصة وكررت أنه من الضروري تحري الأساليب والآليات القائمة لإيجاد لغة مشتركة وضمن التفاهم.

٥٢ - وأوصى السيد راودن بدراسة تعريف العبارة "سياسات الاقتصاد الكلي السليمة" التي يستخدمها صندوق النقد الدولي، خصوصاً وفق التعريف الوارد في دليله الخاص بورقات استراتيجيات الحد من الفقر، الذي جاء فيه أن معدل التضخم يجب أن يكون أقل من ١٠ في المائة. وأشار إلى وجود تناقض بين الزيادات في الإنفاق العام الضرورية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وبين مستوى الإنفاق المتاح حالياً للدول. بمقتضى ترتيبات مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو التابع لصندوق النقد الدولي. وأكدت السيدة كاستيو فلوريس على ضرورة إقامة حوار متعدد الاختصاصات بقصد الوصول إلى فهم مشترك لقضايا الفقر والتنمية تشارك فيه جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية. وأكد السيد أومارا فائدة النقاش بشأن المسائل المفاهيمية ولكنه حض على تنفيذ تلك المفاهيم المتفق عليها من أجل ضمان مشاركة جميع الناس والهيئات المحلية مشاركة فعالة ومتساوية.

٥٣ - ونادت ممثلة هيئة الفرنسي سكان الدولية بالمضي في استكشاف كيف يمكن الاستفادة من المؤشرات لفهم ظروف الناس المعيشية. واقترحت أيضاً تشجيع مختلف آليات حقوق الإنسان التي وضعتها الأمم المتحدة على تعميم مراعاة مسألة الفقر المدقع وتحليل تبعات الفقر المدقع على مجالات عملها وكررت التأكيد على ضرورة إدماج واستشارة أية مجموعة من الناس على أساس الحكمة المستمدة من تجربتهم الحياتية. ويجب الاهتمام بشكل خاص بالاجتماعات المحلية الأكثر تهميشاً لتجنب النزعة السلبية المتمثلة في وقوعها تحت سيطرة مجموعات أقوى منها.

٥٤ - وأعرب عدة ممثلين عن دعمهم لعملية صياغة بروتوكول اختياري يلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فاقترح ممثل الأرجنتين، في معرض حديثه عن مجلس مستقبلي لحقوق الإنسان، أن تتضمن آلية استعراض الأنداد عناصر لبحث القضاء على الفقر. ولفت الانتباه إلى أثر التجارة الدولية، لا سيما الحماية الزراعية، على الجهود الوطنية للقضاء على الفقر. ووافق ممثل تونس على الرأي القائل بوجوب اتصاف آليات وأدوات ضمان المشاركة بالمرونة واستجابتها للاحتياجات الخاصة لمختلف فئات السكان. وذكرت السيدة أوكونور المشاركين بأهمية الحق في المطالبة بالتعويض واللجوء إلى سبل الانتصاف وأشارت إلى حالات فقد فيها الناس مصدر رزقهم وعملهم نتيجة سياسات وبرامج إنمائية فاشلة.

٥٥ - وفيما يتعلق بالمناقشة العامة قال السيد آر تشر إنه يجب فعل المزيد من أجل إيصال قيم حقوق الإنسان الجوهرية دون إضاعة الدقة القانونية والمساهمات الخاصة التي يمكن لحقوق الإنسان تقديمها. كما حذر من المآزق العديدة المرتبطة باستعمال مصطلح "المشاركة" نظراً لأنه ليس ثمة فهم مشترك لهذا المصطلح ولأن للمجتمع المدني والحكومات توقعات متباينة. ومن شأن إطار حقوق الإنسان، المعرف قانونياً، أن يزيده وضوحاً لأنه يوفر إطاراً رسمياً وحداً أدنى من المعايير الإلزامية. وأبدى موافقته على الرأي القائل بأن التمكين ينطوي على احتمال توليد النزاع غير أنه حاج بالقول إن آليات المساءلة تقدم بنيات يمكنها احتواء المناقشات الخلافية وتتيح نشوء ثقافات لصنع القرار أكثر شفافية وإنصافاً. وكررت السيدة موتوك قولها بأنه ينبغي لأي بروتوكول اختياري يلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن يتيح سبلاً للانتصاف ولكن اعتماد بروتوكول كهذا ما يزال بعيد التحقيق لأن الدول منقسمة إلى حد بعيد بشأن هذه المسألة.

٥٦ - وأعرب السيد بينغوا عن أمله بأن يأتي يوم يصير فيه وضع آلية مساءلة على الصعيد الدولي أمراً ممكناً بالرغم من مبدأ السيادة مما يؤدي إلى إنشاء نظام عالمي للمساءلة يتيح لجميع الفقراء اللجوء إليه. وأعربت السيدة شانتو عن سرورها لدى سماعها من ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الجهات المانحة بدأت في التخلي عن النهج الذي كان يعتبر صالحاً لكل زمان ومكان ونادت بإجراء تقييم شفاف للمشاريع الناجحة والفاشلة على السواء.

٥٧ - واعتمد المحفل الاجتماعي عدداً من الاستنتاجات والتوصيات يحيلها إلى اللجنة الفرعية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٨ - الفقر يحرم الأفراد من قدراتهم على التمتع بحقوق الإنسان. والفقر المدقع انتهاك للكرامة الإنسانية وكثيراً ما يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان. والفقر ظاهرة عالمية تمس جميع البلدان بما فيها البلدان المتقدمة والديمقراطيات.

٥٩ - والنمو الاقتصادي شرط ضروري لكنه غير كاف للقضاء على الفقر. وثمة اعتراف واسع النطاق بأن النمو بدون إنصاف ربما يؤدي في نهاية الأمر إلى استفحال الفقر. وحقوق الإنسان تشكل مجموعة من المعايير والمبادئ المقبولة عالمياً من شأنها أن تساعد في تحديد وتقييم سياسات النمو الاقتصادي من حيث كونها ستؤدي أم لا إلى الحد من الفقر بصورة منصفة ومستدامة. وهي توفر إطاراً للسياسات التي تساهم في زيادة فعالية استراتيجيات الحد من الفقر وفي الوقت ذاته تحديد مسؤولية مختلف الجهات الفاعلة عن محتوى تلك الاستراتيجيات وعن تنفيذها. وأشار المحفل الاجتماعي إلى العمل الذي تم بشأن نهج لمكافحة الفقر والفقر المدقع من منظور حقوق الإنسان بما في ذلك الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان ومشروع المبادئ التوجيهية بشأن نهج حقوق الإنسان إزاء استراتيجيات الحد من الفقر، الذي أصدرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٦٠ - والأهداف الإنمائية للألفية هي الوسيلة الأساسية لتوجيه أعمال الحد من الفقر في البلدان النامية. فقد تحقق في بعض البلدان نمو مذهل لانتشال مئات الملايين من البشر من براثن الفقر. غير أن التقدم المحرز في تحقيق إنجازاتها، لا سيما الهدف الأول المتعلق بتخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بحلول عام ٢٠١٥، قد تخلف عن الأجل المحدد في معظم البلدان المعنية.

المشاركة

٦١ - إن مشاركة الناس مشاركة هادفة في اتخاذ القرارات التي تمسهم عنصر محوري في أي منهج للحد من الفقر يرتكز على الحقوق، وبصفة خاصة لأنها تجسد العمليات الهادفة والمستنيرة على الصعيدين المحلي والإقليمي. فالمشاركة الهادفة والنشيطة والحرّة تركز على حق الفرد في أن يشارك في حكومة بلده وعلى الحق في المعلومات والحق في حرية التجمع والتعبير والحق في الانتخاب وغير ذلك من الحقوق. كما أن المشاركة ستصقل برامج الحد

من الفقر حتى تستجيب لاحتياجات الفقراء الحقيقية وتضمن احترام الممارسات الثقافية. كما أنها تؤدي إلى تملك المجتمعات المحلية والمناطق والأمم لبرامج الحد من الفقر التي توضع لتعود عليهم بالنفع.

٦٢- ويستحق الحق في المعلومات انتباهاً خاصاً في سياق المشاركة في استراتيجيات الحد من الفقر. فباستطاعة المؤسسات الحكومية والمتعددة الأطراف أن تشجع على المشاركة عن طريق الإفراج عن المعلومات والإفصاح عنها (خاصة المعلومات المالية).

٦٣- وللمشاركة أشكال عديدة. وأكثر تلك الأشكال فعالية وجدية تحدث على الصعيد الوطني. ومن بينها الوسائل الرسمية للمشاركة في العملية الديمقراطية من خلال آليات مخصصة الغرض منها تمكين المجتمع المحلي من التأثير في مشروع للحد من الفقر قبل تنفيذه. وإشراك من يعيشون في الفقر في أعمال الحد منه عملية طويلة الأجل. إذ يحتاج الأفراد والجماعات إلى الحصول على تدريب وعلى موارد بمرور الوقت حتى يتمكنوا من المشاركة الفعالة. وتساعد حقوق الإنسان في تحديد شكل ومدى المشاركة المطلوبة في حالة معينة. وتتأثر فعالية وكفاءة المشاركة باللغة التي تستعملها الجهات الفاعلة. إذ ينبغي ألا تستعمل اللغة كوسيلة لزيادة تجريد المهمشين من إمكاناتهم باستعمال مصطلحات تقنية أو لغات لا يتحدث بها الناس المعنيون.

٦٤- وإشراك من يعيشون في الفقر في القرارات التي تمسهم يطرح مشاكل تتعلق بالتمثيل. إذ يجب أن يكون الفقراء، أو ممثلوهم، حاضرين بأنفسهم عند اتخاذ القرارات. ولتيسير هذه المشاركة، تم تحديد ثلاثة مستويات من الخبرة: أولها، خبرة من يعيشون في الفقر، وثانيها خبرة من يعملون مع الفقراء، وثالثها، خبرة الخبراء أو الأكاديميين العاملين في مجال مكافحة الفقر. وجميع هذه الأنواع الثلاثة من الخبرة متساوية من حيث صلاحيتها وفائدتها. ويجب الاعتراف بثراء خبرة ومعارف الفقراء والأشخاص الذين لم يتلقوا تعليماً رسمياً والاستفادة منهما.

٦٥- وتكمن مشكلة أخرى في مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على تمثيل مصالح من يعيشون في الفقر. فيجب أن تركز آليات المشاركة ودوائر المنظمات غير الحكومية على ضمان أن يكون المشاركون نيابة عن الفقراء ممثلين لهم.

٦٦- والتشاور مع الأفراد والجموعات قد يشكل عنصراً من عناصر المشاركة الهادفة لكنه ليس بديلاً عنها. وكثيراً ما يقتصر معنى التشاور على فرصة للتعبير على مقترحات أو قرارات قائمة. وتكمن مشكلة كبرى بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة في ضمان أن تكون المشاركة جدية لا شكلية. ويتطلب هذا أن تحدث المشاورات قبل اتخاذ القرار وأن تجرى على أساس أن آراء أصحاب المصلحة يمكن أن تؤثر على القرار النهائي. وتعني المشاركة أداء دور نشيط في وضع استراتيجيات الحد من الفقر وفي تنفيذها ورصدها. وهي بالتالي شرط لا بد من تحقيقه في مرحلة التصميم ومرحلة التنفيذ ومرحلة الرصد على السواء.

٦٧- إن نشر محور الأمية، والتعليم الرسمي وغير الرسمي، والجهود التي يبذلها المجتمع المدني لإعلام وحشد شرائح المجتمع المستبعدة، وسائل لا غنى للناس عنها في المطالبة بحقوقهم.

٦٨- والحد من الفقر عملية تحتاج إلى وقت وتثقيف واستثمار. فالعديد من أنشطة الحد من الفقر ما يزال يعتمد على حد بعيد على المشاريع. وهذا نهج ينطوي على عدد من المخاطر. إذ إن المشاريع، لا سيما تلك التي

تديرها جهات فاعلة دولية، تركز بشكل كبير على تحقيق نتائج قصيرة ومتوسطة الأجل. وهي تكون بدافع اهتمامات (مثلاً قواعد الميزانية) وقيود مؤسسية. وفضلاً عن ذلك، كثيراً ما يتناول النهج المعتمد على المشاريع القضايا المحددة بمعزل عن بعضها البعض (مثلاً، تناول حصول النساء على قروض دون مراعاة وضع المرأة بالشكل الأوسع نطاقاً في مجتمع محلي ما)، وبالتالي فإنه يقسم القضايا تقسيماً مفتعلاً. والمشاركة أمر أساسي في الانتقال من مرحلة الاعتماد على المشاريع في الحد من الفقر إلى عملية أشمل وأطول أجلاً لمعالجة الفقر. وقد طرأت في الآونة الأخيرة تغييرات على المؤسسات الدولية ولكن ما تزال ثمة حاجة إلى بذل بعض الجهود في هذا الصدد.

٦٩- وعلى الصعيد الدولي، أُحرز بعض التقدم في ضمان المشاركة من خلال عملية استراتيجية الحد من الفقر. ويبدو أن تقدماً أقل قد أُحرز فيما يتعلق بعملية مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو.

٧٠- وعلى جميع الدول، النامية منها والمتقدمة، التزاماً بالمساهمة في أعمال حقوق الإنسان لا سيما تلك الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر إنصافاً، وخصوصاً السنفاد إلى الأسواق وإزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية وإلغاء الإعانات الحكومية للزراعة شروط مسبقة لتعزيز نمو مؤازر لحقوق الإنسان.

المساءلة

٧١- تتطلب حقوق الإنسان أن تكون آليات المساءلة في المتناول وأن تتسم بالشفافية والفعالية. وإقامة أنظمة المساءلة جهد طويل الأجل يتطلب استثمار موارد من قبل الدول والجهات الفاعلة الدولية. ويمكن أن توجد آليات المساءلة على كافة مستويات عملية الحد من الفقر، وعادة ما تكون الآليات الموجودة على الصعيد الوطني هي الأجدى والأكثر فعالية. وقد تتراوح هذه الآليات، على الصعيد الوطني، بين آليات المراجعة القضائية وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال الإجراءات الإدارية لمحاسبة المسؤولين عن أفعالهم وآليات المساءلة المجتمعية المحلية أو التقليدية. وتوفر مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، التي أنشئت وفقاً لمبادئ باريس، آلية مناسبة للرصد والمساءلة في العديد من السياقات الوطنية.

٧٢- ويشوب آليات المساءلة التقليدية بشأن حقوق الإنسان بعض القصور عن معالجة الفقر في بعض الظروف والسياقات. وقد استُنبتت أدوات جديدة ينبغي تشجيعها مع مراعاة كونها قد صُممت خصيصاً كي تستخدم في سياق محلي: تحليل الميزانية المرتكز على حقوق الإنسان ("الميزانية التشاركية")، والدعوة بالاستناد إلى الإحصائيات، وتطوير مؤشرات تتعلق بحقوق الإنسان أو مؤشرات تراعي الحقوق وتقييم التأثيرات على حقوق الإنسان والتأثيرات الاجتماعية، وآليات الرصد المستقلة المشتركة (تشارك فيها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني)، إلخ. وحتى تكون تلك الأدوات فعالة، يلزم أن تكون جيدة النوعية ومتوافرة.

٧٣- وعلى الصعيد الدولي، تعزز مساءلة الدولة بموجب صكوك حقوق الإنسان مجموعة من الجهات الفاعلة من بينها هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمقتضى معاهدات حقوق الإنسان. وستكون صياغة مشروع بروتوكول اختياري يلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خطوة هامة في اتجاه تعزيز المساءلة على الصعيد الدولي والتأكيد على الصفة العالمية لجميع حقوق الإنسان.

- ٧٤- وغياب آليات المساءلة أو إخفاقها يؤدي إلى الإفلات من العقاب. ومن بين نتائج ذلك استئراء الفساد.
- ٧٥- وقد بحث المشاركون في المحفل الاجتماعي إمكانات أخرى من بينها إجراء استعراض مستمر لصكوك حقوق الإنسان الدولية السارية والنظر فيما تتيحه من إمكانات لمعالجة الفقر وفي إمكانية صياغة صك جديد.
- ٧٦- ومع أن الالتزامات الأساسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان تقع على عاتق الدولة، فإنه ينبغي أن تخضع الجهات الدولية الفاعلة في مجال التنمية والمنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية للمساءلة عن أعمالها الرامية إلى الحد من الفقر. وتشكل الآليات الداخلية لتعزيز المساءلة في البنك الدولي وفي صندوق النقد الدولي خطوة في الاتجاه الصحيح ينبغي أن تليها خطوات أخرى.
- ٧٧- والتجربة الأفريقية مع آلية استعراض الأنداد في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توفر وسيلة مبتكرة لتعزيز فعالية المساءلة على الصعيد الدولي. وينبغي أن يحظى التزام الدول بالمساءلة بالاعتراف كما ينبغي أخذ الحوافر في الاعتبار وتعزيزها.
- ٧٨- ويمثل الحق في التنمية وسيلة لمساءلة جميع الدول فيما يتعلق بمجهود الحد من الفقر.

باء - التوصيات

- ٧٩- باسم المشاركين في المحفل الاجتماعي، قدم الرئيس - المقرر التوصيات التالية إلى اللجنة الفرعية. يوصي المحفل الاجتماعي ببحث وسائل تعزيز مشاركة الفقراء النشيطة والكاملة والمهادفة في عملية صياغة السياسات والاستراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات بصفة خاصة:
- الوسائل التي تتيح للأفراد والمجتمعات المحلية المشاركة في تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛
 - آليات الرصد والمساءلة على الصعيد الوطني لتمكين الدول من الوفاء بالتزاماتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛
 - وسيلة مساءلة على الصعيد الدولي ضمن عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المشاركة

- ٨٠- يتمثل أحد الأهداف المتوخاة من مبدأ المشاركة في تشجيع العملية الديمقراطية. إذ ينبغي أن تكفل الدول والمؤسسات الإنمائية أن تعزز الجهود المبذولة دعم التشاور لا أن تقوض المؤسسات والممارسات الديمقراطية.
- ٨١- ويناشد المحفل الاجتماعي الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تمكن الناس الذين يعيشون في الفقر من المشاركة في عملية الحد من الفقر مع تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة بينهم. وبالإضافة إلى الآليات المناسبة، يتطلب هذا نهجاً لا يقوم على تصور أن الفقر حلقة لا تنتهي أو أن الفقراء في وضع لا خلاص منه. فمن غير المرجح أن تشجع الإدماج أو مسؤولية الدولة النظرة إلى المستفيدين من مبادرات الحد من الفقر بوصفهم "عملاء" لا "مواطنين".

٨٢- ويدعو المحفل الاجتماعي المجتمع الدولي إلى الإقرار بضرورة الاستماع إلى أصوات المتأثرين بالمشاريع (بمن فيهم الفقراء وغيرهم) في المحافل الدولية كالمحفل الاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية بما فيها البنك الدولي.

٨٣- وتتطلب المشاركة من الدول والجهات الفاعلة الدولية توظيف الموارد والوقت. ويحث المحفل الاجتماعي جميع الجهات الفاعلة المعنية على إنشاء آليات لضمان المشاركة المناسبة، وتزويد الفئات الأكثر تهميشاً بوسائل لتمثيلهم في الاجتماعات التي تتقرر فيها استراتيجيات الحد من الفقر، والرصد المتواصل لنطاق المشاركة وفعاليتها من قضية إلى أخرى.

٨٤- ويقر المحفل الاجتماعي بالتقدم الهام المحرز على مدى العشرين سنة الماضية على صعيد المشاركة المحلية في استراتيجيات الحد من الفقر التي تحظى بتشجيع الجهات المانحة والصناديق والوكالات الدولية. ويجب تسريع هذه العملية وينبغي أن تسخر فيها مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة بما في ذلك مؤسسات الدولة كالبرلمانات والهيئات المنتخبة محلياً في المناطق الحضرية والريفية على السواء. إذ تحتل هذه الأخيرة بالخصوص موقعاً هاماً للغاية فيما يتعلق بضمان استدامة الاستراتيجيات المحلية.

٨٥- وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً جداً في عملية التنمية وينبغي أن تدعم مشاركة من يعيشون في الفقر في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية. ويوصي المحفل الاجتماعي منظمات المجتمع المدني بما يلي:

- إضفاء الصبغة المؤسسية على وسائلها لضمان المشاركة الفعالة؛

- اكتساب معرفة بالمسائل الخاصة بالاقتصاد الكلي والمالية العامة الدولية؛

- ضمان شفافية ومساءلة أجهزتها الداخلية.

٨٦- ويوصي المحفل الاجتماعي بأن يراعي ممولو استراتيجيات الحد من الفقر تمام المراعاة زيادة دعم الميزانية لتشجيع المشاركة وتحديد إطارات زمنية أطول ضمن المشاريع من أجل تحقيق نتائج مستدامة عبر المشاركة.

٨٧- وينبغي للأمم المتحدة وللمؤسسات المانحة وللبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وللدول التي لها سجل من التقدم المستمر في الحد من الفقر أن تشجع على تبادل الخبرات مع البلدان النامية لتحديد الاستراتيجيات التشاركية التي ثبت نجاحها.

المساءلة

٨٨- يرى المحفل الاجتماعي أن أثر وجود حقوق الإنسان على حياة الناس سيكون ضئيلاً ما لم تتوفر آليات تتيح إنفاذ حقوقهم. وبما أن الاستفادة من القضاء الرسمي لا تتحقق في غالب الأحيان لمن يعيشون في الفقر، فإنه يوصي بأن تعزز، ضمن استراتيجيات الحد من الفقر، وسائل مبتكرة لضمان الوفاء بتلك الالتزامات.

٨٩- ويتمثل الشرط الملازم لتوفير وسائل لمحاسبة أصحاب المناصب والمؤسسات في ضرورة تثقيف الناس بشأن حقوقهم في التقدم بشكاوى وفي انتقاد السياسة الرسمية.

- ٩٠- ويرحب المحفل الاجتماعي باستعراض استراتيجيات الحد من الفقر كوسيلة لتعزيز إطار المساءلة بين أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي. وهو يشجع المعنيين على خلق الطلب على المساءلة باستعمال أدوات كتحليل الميزانية ومؤشرات التقدم المحرز في أعمال حقوق الإنسان.
- ٩١- ويناشد المحفل الاجتماعي الدول أن تقيم أنظمة مساءلة على الصعيدين المركزي والمحلي في العلاقات بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية وكذلك داخل مؤسسات الحكومة.
- ٩٢- وهو يبحث الجهات الفاعلة الدولية، لا سيما الجهات المانحة، على مواصلة جهودها في تعزيز الأنظمة والإجراءات القطرية مثلما جاء في إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات.
- ٩٣- وينبغي للمؤسسات الدولية والحكومة الوطنية والمجتمع المدني خلق الطلب على المساءلة والدعوة إلى نشر معلومات أكثر دقة وتحديداً لتقييم التقدم المحرز نحو أعمال حقوق معينة والنسبة للفتنات الأكثر استضعافاً وهميشاً.
- ٩٤- ويؤكد المحفل الاجتماعي على أن المساءلة الهادفة تتطلب إنشاء آليات للنظر في الشكاوى، مثل جلسات الاستماع وعمليات التدقيق الاجتماعي والمراجعة القضائية، وهو يوصي بأن تكيف جميع الجهات الفاعلة المعنية هذه الآليات مع السياق المحلي.
- ٩٥- يجب أن يتضمن الدعم الدولي المقدم للدول الضعيفة الخارجة لتوها من نزاع ما دعماً كبيراً لإنشاء وإنماء مؤسسات للمساءلة إلى جانب دعم ميزانية من أجل تنشئة مجتمع مدني.
- ٩٦- وفي الحالات التي تجري فيها إعادة إنشاء مؤسسات ضعيفة أو إنشاء مؤسسات جديدة (مثلاً في البلدان الخارجة لتوها من نزاع)، ينبغي أن تهتم الحكومات المانحة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية اهتماماً كافياً لا بتعزيز مؤسسات الدولة فحسب وإنما كذلك بتعزيز المؤسسات التي تقوم بدور المساندة والرصد.
- ٩٧- ويوصي المحفل الاجتماعي الدول بأن تراعي أهمية إسناد ولاية رصد مدى التمتع بالحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية مع إتاحة الفرصة أمامها لكي تقدم توصيات سياساتية تركز على حقوق الإنسان إلى الحكومات.
- ٩٨- ويناشد المحفل الدولي الجهات الفاعلة الدولية كالحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تضع استراتيجياتها بحيث تدعم التدخلات الرامية إلى الحد من الفقر بما يعزز قدرة المسؤولين على أعمال حقوق الإنسان على القيام بالتزاماتهم وقدرة أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم. وعلى هذه الجهات الفاعلة، وهي ترصد تأثير أعمالها، أن تأخذ في الاعتبار الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تقع على عاتق الدول التي تتدخل فيها. وينبغي توسيع نطاق آليات الرصد الداخلية المحدودة الموجودة حالياً داخل المؤسسات المالية الدولية وتعزيز استقلاليتها.

٩٩- ويرحب المحفل الاجتماعي بالاقتراحات الخاصة بتوفير آليات لاستعراض الأنداد، التي طرحت في سياق الإصلاحات المقترحة حالياً إدخالها على جهاز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ويوصي الدول بوضع تلك الآليات في الاعتبار بجدية. وينبغي على أية حال أن تجعل تلك الآليات الفقر والفقر المدقع من صميم عملها.

١٠٠- ويناشد المحفل الاجتماعي الدول أن تدعم صياغة بروتوكول اختياري يلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كي ينص على حق الالتماس بموجب العهد.

١٠١- ويدعو المحفل الاجتماعي المجتمع الدولي إلى إيجاد سبل لإنفاذ مسؤوليته في مجال تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المحفل الاجتماعي

١٠٢- المحفل الاجتماعي آلية فريدة داخل منظومة الأمم المتحدة تتيح الحوار بين ممثلي الفقراء، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي أن يعترف الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة بقيمة المحفل الاجتماعي وبما يفسحه من مجال للحوار غير متاح في أي جهة أخرى داخل المنظومة.

Annex I

LIST OF DOCUMENTS

Provisional agenda	E/CN.4/Sub.2/2005/1
Background note prepared by the Secretariat	E/CN.4/Sub.2/SF/2005/2
Participation, development and human rights working paper submitted by Jose Bengoa	E/CN.4/Sub.2/2005/3
Report of the Second Social Forum	E/CN.4/Sub.2/2004/26 and Corr.1

Annex II

Programme of the Social Forum

Thursday 21 July 2005

Morning

- 10 a.m. – 10.30 a.m. Opening of the Social Forum
Election of the Chairperson - Rapporteur
- 10.30 a.m. – 1 p.m. Panel 1 - The perspective of those living in poverty: voices from around the world

Panellists:

Sister Valsa Joseph, Franciscans International
Françoise Ferrand and Cécile Reinhardt, ATD-Quart Monde
Chamba Kajege, Tanzania Coalition on Debt and Development (TCDD)
Haydée Isabel Castillo Flores, Movimiento Autónomo de Mujeres de Nicaragua
Rajsoomer Lallah, Member of the Human Rights Committee

General debate

Afternoon

- 3 p.m. – 6 p.m. Panel 2 - Growth with accountability

Panellists:

Arjun K. Sengupta, United Nations independent expert on the question of human rights and extreme poverty
Joseph Ingram, Special Representative to the United Nations and WTO, World Bank, Geneva Office
Jean-Pierre Chauffour, IMF Representative to WTO, Geneva Office
Aliro Omara Joel, Commissioner, Uganda Human Rights Commission
Rick Rowden, Policy Officer, Action Aid USA
Representative of the United Nations Development Programme

General debate

Friday 22 July 2005

Morning

10 a.m. – 1 p.m. Panel 3 - Methods and instruments

Panellists:

José Bengoa, Expert, Member of the Social Forum

Iulia-Antoanella Motoc, Expert, Member of the Social Forum

Robert Archer, Executive Director, International Council on Human Rights Policy

Boua Chanthou, Director, Partnership for Development in Kampuchea (PADEK)

Zonke Zanele Majodina, Commissioner, South Africa Human Rights Commission

Chin Sung Chung, Expert, Member of the Social Forum

General debate

Afternoon

3 p.m. – 5 p.m. Panel 4 - Conclusions and recommendations

Plenary discussion

5 p.m. – 6 p.m. Chairperson's closing remarks.
